الابراء مستقلا وذلك يقتضي التبرع به وانه لا يقبل قوله قصدته في مقابلة صحة التبرع لانه لو سكت عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع والكلام في ابراء بعد تلف المعطى والا فالابراء من الاعيان باطل اتفاقا ولو مات ذو وظيفة فقرر الناظر ولدا فان نذل عنها لاخر لم يقدح ذلك في التقرير كما افتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرر مع علمه بذلك فكذلك لان مجرد النزول سبب ضعيف اذ لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فتقدم المقرر وافتى بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم او النذر له بانه يصرف لمصالح حجرة الشريفة فقط او على اهل بلد اعطى مقيم بها غاب عنها لحاجة غيبة لا تقطع نسبته البيهاء رقا اهـ والاولى تاني في النذر بزياده فصل في احكام الوقف اللفظية قوله وقفت على اولادي واولاد اولادي يقتضي تسوية الكل في الاعطاء وقدر المعطى لان الواو لمطلق الجمع وقول العبادي انها للترتيب شاذ وان نقله الماوردي عن الاصحاب ويرد ثبوته قبل محله في واو المجرد العطف اما الواردة للتشريك كما اتى في الصدقات للفقراء والمساكين فلا خلاف في انها ليست للترتيب

في اثنا

اهـ وادخال ادل على كل اجازة جمع وكذا في للتسوية ولو زاد على ما ذكر ما تناسلوا اذ لا تخصيص فيه او زاد بطنا بعد بطن لان بعد ثانيا بمعنى مع كما في قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها اي مع ذلك على قول وللتعقيب او عدم الانقطاع حتى لا يصير منقطع الاخر فهو كقوله ما تناسلوا واعترض بان الجمهور على انها للترتيب لان صيغة بعد موضوعة للتاخير الثاني عن الاول وهذا هو معنى الترتيب واي فرق بينه وبين الاعلى فالاعلى زاد الاسنوي ان لفظ بعد اصرح في الترتيب من ثم والغاء رد بانه خطا مخالف لنص قوله تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر اي قبل القرآن اذ الاول والاقبل كلام الله تعالى قد يرد لا تقدم فيه ولا تاخر وبنص قوله تعالى عتل بعد ذلك زنيم اي هو ما ذكر نا من اوصافه القبيحة زنيم في الكلام العرب لا سيما لما بعد بمعنى مع وعلى الاول ففارق ما هنا ما ياتي في الطلاق ان طلقه بعد او بعدها طلقة او قبل او قبلها طلقة تقع واحدة في غير موطوءة وثنتان متعاقبتان في موطوءة بان ما هنا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية وتعقيبه بالبعدية ليس صريحا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)